مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١١)

# الازمة الخليجية ـ القطرية: الأبعاد والنتائج

أ. م. د. سليم كاطع علي
جامعة بغداد ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

## المستخلص

تمثل الأزمة الخليجية القطرية بابعادها وتداعياتها الخليجية والاقليمية والدولية، من اخطر انواع الأزمات في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انطلاقا الفجوة الكبيرة التي تركتها في إطار المنظومة الخليجية، وما ترتب عليه تحول سياسات دول مجلس التعاون الخليجي من الإطار الجماعي إلى الإطار الفردي الانعزالي، فضلا عن فقدان عامل الثقة بين مختلف الأطراف الخليجية، وهو ما يعمق من إشكالية البعد الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، ومدى قدرتها على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل سواء بصيغته الجماعية او الفردية، ومن ثم تأثيره فيونه مدى قدرة الدول الخليجية في مواجهة التهديدات والتحديات التي تتميز به البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء.

## Abstract

**The Gulf-Qatari crisis, with its Gulf, regional and international dimensions and repercussions, is one of the most dangerous types of crises in the course of relations between the countries of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf. Isolationism, as well as the loss of trust between the various Gulf parties, which deepens the problem of the security dimension of the Gulf Cooperation Council countries, and their ability to achieve security in its comprehensive concept, whether in its collective or individual form, and then its impact on the extent of the Gulf countries' ability to confront the threats and challenges that they face. It is characterized by its regional and international environment alike.**

# المقدمة

عُدت منطقة الخليج العربي ولا تزال محط أنظار الدول الكبرى في النظام الدولي, بسبب أهمية الإقليم من الناحية الجغرافية والاقتصادية مما ضاعف من أهمية المنطقة في الاستراتيجيات الدولية قبل اكتشاف النفط بقرون، اذ تُعد منطقة الخليج العربي مفصلاً جغرافياً مهماً بين الشرق والغرب براً وبحراً، بكونه من أبرز الطرق البحرية العالمية التي ازدادت أهميتها الإستراتيجية في التاريخ المعاصر, ويدلنا على ذلك تنافس الدول القوية للسيطرة عليه منذ نهايات القرن الخامس عشر وحتى يومنا هذا, وكانت أعتى قوة وأطولها زمناً هي تلك التي مثلتها بريطانيا على امتداد القرن التاسع عشر, فقد امتلكت بريطانيا إستراتيجية الملاحة الدولية والمصالح الاقتصادية في الإقليم بمواقعه الحساسة التي تمثلها أبرز مرافئ على السواحل الشرقية والغربية من الخليج العربي, وصولا إلى اقتصاد النفط الذي كان بأيدي البريطانيين في النصف الأول من القرن العشرين. ثم أضحت منطقة الخليج مجال تنافس دولي حاد أثناء الحرب الباردة بين القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وقد أثبتت الأحداث التي تلت نهاية حقبة الحرب الباردة الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب المكانة العالية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

لقد شهدت المنطقة العربية العديد من الازمات والتحديات، رافقها تحولات شديدة التعقيد، وقد شكلت الازمة الخليجية ـ القطرية إحدى أهم تلك الازمات، كونها تمثل نقطة تحول إستراتيجية في مسار العلاقات الخليجية ـ الخليجية، حملت معها الكثير من التداعيات على مختلف الاطراف فيها، ولا سيما على منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن تاثيراتها في نطاقها الاقليمي والدولي.

## أهمية الدراسة:

تتأتى اهمية الدراسة من ان الازمات البينية بين الدول الخليجية لها تداعياتها وانعكاساتها على النطاق الاقليمي والدولي، إنطلاقاً من ان مفهوم الامن الاقليمي يرتبط بأمن مجموعة من الدول وليس دولة واحدة، مما يؤشر ان الامن الاقليمي في جوهره يعبر عن حالة من التعاون والتضامن بين مجموعة دول الاقليم لحماية مصالحها وأمنها، وهو ما يجعل من الامن الاقليمي احد اهم دعائم الامن الدولي والامن العالمي.

## إشكالية الدراسة:

إنطلاقاً من مركزية دول مجلس التعاون الخليجي في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية، إستناداً للمقومات الجيوستراتيجية التي تملكها دوله، ولا سيما الموقع الجغرافي

المتميز، والثروات الضخمة، وفي مقدمتها النفط والغاز، تتحدد إشكالية الدراسة من سؤالين محوريين، هما: ما هي اسباب نشوء الازمة الخليجية ـ القطرية؟، وما هي تداعياتها على منظومة مجلس التعاون الخليجي؟.

## فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان الازمة الخليجية ـ القطرية هي أزمة مركبة ومتعددة الابعاد، مما يُرتب جملة تداعيات سواء على مستوى الدائرة الخليجية برمتها، وعلى مستوى الدائرة الاقليمية والدولية، بفعل تداخل الفواعل الاقليمية والدولية فيها.

# المبحث الاول
# جذور الازمة الخليجية ـ القطرية

ان الازمة الخليجية ـ القطرية ليست حديثة العهد، بل هي محصلة لكثير من الخلافات والمشاكل بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ زمن بعيد، فالتاريخ يعطي وقائع بذلك الخصوص إبان عهد الاحتلال البريطاني، الذي كان له دور كبير في تمزيق الدول العربية، ولا سيما في منطقة الخليج، إذ تركت بريطانيا العديد من الخلافات ومشاكل الحدود بين الدول الخليجية، والتي كانت سبباً في تأزم وتدهور العلاقات وإندلاع الصراعات بينها، مما اعاق إمكانية وضع نظام أمني اقليمي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك حالت تلك الخلافات دون تحويل مجلس التعاون الخليجي الى تكتل امني سياسي واقتصادي كبير قادر على موازنة القوتين الاقليميتين الكبيرتين في الخليج وقتها وهما العراق وايران.

فالنزاعات بين دول مجلس التعاون الخليجي ترجع أساساً الى مشكلات في حدود الجغرافية لدول المجلس، وما يتعلق بترسيمها وتثبيتها، وما يرتبط بذلك من محاولات حيازة مزيد من الثروات، ولا سيما النفطية منها، الامر الذي يسحب هذه الدول الى حالة من الاختلافات والتقاطعات في المصالح على صعيد العلاقات السياسية فيما بينها، وهو ما يدفع بإتجاه تطور هذه الخلافات الى مرحلة النزاعات الى حد توظيف القوة العسكرية فيها[1].

فعندما قرر الاحتلال البريطاني الرحيل عن شبه الجزيرة العربية عام ١٩٦٨، بدأت القبائل العربية آنذاك محاولة تشكيل تحالفات لكسب حدود جديدة، والتي ستنتج عن الفراغ البريطاني، وسعت كلاً من السعودية والإمارات الى محاولة احتواء إمارة قطر في مهدها قبيل التأسيس على الحدود الحالية، إذ يشكل الموقع الاستراتيجي لقطر نقطة مهمة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فهي في إطار الحدود البرية تتصل بالجوار مع كل من الامارات والمملكة العربية السعودية، وهو ما جعلها ضرورة استراتيجية بالنسبة للدول الخليجية الاخرى، إذ ان وجودها في منتصف الخط الساحلي للخليج العربي يمنحها موقعاً متميزاً في إطار التفاعلات الخليجية، وبالشكل الذي لا يمكن تجاهله بأي شكل من الاشكال[2].

(١) محمد شوقي عبد العال، فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية: مقارنة بتجارب منظمات اقليمية، الطبعة الاولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠، ص٢١.

(٢) د. علي فارس حميد، قطر والخليج المضطرب: محنة الذات وعقدة الجيوبولتيك، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٣٨.

خريطة توضح موقع قطر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي

المصدر : أزمة العلاقات الخليجية.. .المقدمات والأسباب والدوافع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٥ حزيران ٢٠١٧، على الرابط: **https://www.alaraby.co.uk/%D%8A%3D%8B%2D%85%9D%8A9**

وعليه، فقد طالبت السعودية بضم قطر إليها كونها جزء من إقليم الأحساء، واستمرت السعودية في هذه المطالب، حتى تدخلت بريطانيا لكبح جماح السعوديين عن قطر، لتعترف السعودية بحدود قطر، فيما بقيت مناطق متنازع عليها بين الطرفين، إلى أن وقعت السعودية وقطر عام ١٩٦٥ اتفاقية ترسيم للحدود، لكنها لم تقض على المشكلة بعد، لا سيما بسبب حقوق التنقيب عن النفط(٣).

حاولت السعودية محاصرة قطر بعد ذلك في صفقة قامت بموجبها المملكة بالتنازل عن أجزاء من «واحة البريمي» للإمارات العربية المتحدة، وذلك في مقابل الشريط الساحلي المعروف بـ»خور العديد» والذي أصبح حاجزًا حدوديًا طبيعيًا بين قطر والإمارات، وبذلك أصبح على القطريين أن يمروا بأراض سعودية للوصول إلى الإمارات بدلًا من أن تكون هناك حدود مشتركة ومباشرة بين قطر والإمارات، في تدخل سعودي واضح لتغيير الحدود القطرية(٤). فضلًا عن ذلك، فقد كان الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، ولا سيما حول جزر حوار وفشت الديبل، والذي كان هدفه حقل غاز الشمال القطري، إذ تفاقمت الازمة عام ١٩٨٦، عندما قصف الطيران القطري المنشآت التي قامت البحرين بإقامتها على الفشت، فدمرتها وإعتقلت جميع عمال ومستخدمي الشركة الهولندية « بلاست نيدام» المنفذة للمشروع(٥).

فضلاً عن ذلك، فقد كان لقطر خلافات عديدة ، وفي مراحل مختلفة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية، مثل الخلافات الحدودية

(٣) الجذور التاريخية للخلاف الخليجي ـ القطري،على الرابط:ص ٣٨. **https://www.noonpost.com/content/18173**

(٤) المصدر نفسه.

(٥) أنور مؤمن، دبلوماسية الوساطة في النزاعات الخليجية: دراسة في دور( الكويت، قطر، عمان)، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٩١.

التي حدثت خلالها مواجهة بين الدولتين في عام ١٩٩٢، وأدت الى مقتل ضابط سعودي وجنديين قطريين، وإنتهت بسيطرة السعودية على منطقة الخفوس، الى جانب الانقلاب الابيض في قطر عام ١٩٩٥، والذي ادى الى تولي الامير حمد بن خليفة الحكم خلفاً لوالده الامير خليفة بن حمد، إذ لم تكن السعودية راضية عن هذا الانقلاب، وفي عام ١٩٩٦ قام الامير خليفة بانقلاب فاشل ضد ولده الامير حمد، إذ إتهمت قطر لاحقاً السعودية والامارات والبحرين بدعم هذا الانقلاب، فضلاً عن إنشاء قناة الجزيرة الفضائية عام ١٩٩٦، التي إهتمت بنقد الاوضاع العربة بشكل عام، وأنظمتها السياسية بشكل خاص، الى جانب إبرام قطر إتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكي في عام ٢٠٠٢، لإقامة قاعدة عسكرية تعد الاكبر في منطقة الخليج العربي، في حين لم ترحب السعودية بالخطوات القطرية، وعدتها بالضد منها، الى جانب الاتفاقيات الامنية والاقتصادية التي ابرمت بين قطر وايران في عام ٢٠٠٦، وعدم تصويتها على فرض عقوبات على ايران في مجلس الامن(٦).

وقد أخذ الخلاف بين قطر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي منحى آخر عام ٢٠١٣، إذ اصبحت قطر بنظرهم تشكل مصدر خطر على أمن الخليج العربي، مما ادى الى قيام بعض دول المجلس بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، الى ان تم إحتواء الازمة في عام ٢٠١٤ نتيجة لجهود الوساطة الكويتية بهدف الوصول لتسوية للأزمة الخليجية، وتم الوصول الى إتفاق عُرف بـ: « إتفاق الرياض التكميلي»، إذ وافقت قطر بموجبه على القيام بما يلي(٧):

١. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول مجلس التعاون الخليجي، بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم إيواء أي من مواطني المجلس أو تشجيع ممن لهم نشاط معارض مع أنظمة دولته، إلا بعد موافقة دولته، وعدم دعم الفئات المارقة المعرضة لدولها، وعدم دعم الاعلام المعادي.
٢. عدم دعم الاخوان المسلمين أو أي من المنظمات او التنظيمات او الافراد الذين يهددون أمن دول مجلس التعاون الخليجي وإستقرارها عن طريق العمل المباشر او عن طريق محاولة التأثير السياسي,
٣. عدم تقديم الدعم لأي فئة كانت في اليمن، ممن يشكلون خطراً على الدول المجاورة لليمن.

ولا شك، فان بعض دول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما السعودية والامارات لم تكن مقتنعة بالاتفاق المعلن مع قطر، وذهبت الى ان قطر قدمت تنازلات محدودة على مستوى التغطية الاعلامية القطرية للمسألة المصرية، وإبعاد القيادات الاخوانية المصرية التي إتخذت من قطر ملجأ بعد إنقلاب عام ٢٠١٣(٨). الامر الذي جعل الخلافات

(٦) مؤيد خالد شلال المجالي، السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة الخليجية . القطرية: دراسة في الأداة الدبلوماسية، الطبعة الاولى، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩، ص ٤٩.

(٧) أحمد محمد أبو زيد، عام على الازمة القطرية . الخليجية: التداعيات على مستقبل منظمة « مجلس التعاون الخليجي»، بيروت، معهد الاصفري للمجتمع المدني والمواطنة، ٢٠١٨، ص ص ٩ ـ ١٠.

(٨) مجموعة باحثين، حصار قطر: سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، الطبعة الاولى، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧، ص ص ٢٨ـ ٢٩.

بين قطر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي تتطور وتتعمق اكثر بين الطرفين من خلال التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة، عبر تضارب المصالح والاهداف بين القوى الفاعلة في المنطقة، مما أدى الى التوتر الكبير في العلاقات، والذي تمثل بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية في عام ٢٠١٧[٩]، وإغلاق المنافذ البرية والجوية والبحرية، ومنع العبور في الأراضي والاجواء والمياه الإقليمية التابعة للدول الخليجية الثلاث ( السعودية، الامارات، والبحرين)، الى جانب مصر.

(٩) مؤيد خالد شلال المجالي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

# المبحث الثاني
# اسباب الازمة الخليجية ـ القطرية

شهدت منطقة الشرق الاوسط تحولات عديدة تركت تداعياتها على جميع القوى الاقليمية وطريقة تعاملها مع جميع القضايا المؤثرة في المنطقة، اذ برزت مؤشرات على حدوث تحولات جوهرية في طبيعة ادوار القوى الاقليمية وتبدلاً في المصالح الحيوية والقوة الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، فطبيعة الازمات التي تتسم بها المنطقة كرست غياب الثقة بين الاطراف الاقليمية من جهة ، وحالة من الارباك السياسي على مستوى التعاون مع هذه الازمات من ناحية اخرى.

وقد مثلت الازمة الخليجية ـ القطرية منعرجاً مهماً ضرب المنظومة السياسية والامنية والاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تداعياتها الاقليمية والدولية، وهنا لابد من الاشارة بان ما يجري من توتر وتصعيد خطير بين الدول الخليجية ليس ببعيد عن المشهد العربي الذي يعاني تدهوراً سياسياً واقتصادياً وامنياً وغياب الثقة بين اطراف النظام العربي وفقدان التواصل والحوار البناء بين جميع الاطراف، اذ لم تكن الدول الخليجية في مأمن من اجواء التوتر التي طالت بعض الدول العربية نظراً للطبيعة البنيوية والخلافات الخليجية ـ الخليجية على الرغم من حالة التوافق الظاهرية المبنية على المصالح والاهداف المحلية الضيقة لكل بلد من البلدان وتقاطع تلك المصالح مع بعضها البعض بحثاً عن الدور والنفوذ في النطاق الجغرافي الاقليمي.

ان التبريرات التي انطلقت منها الدول الخليجية في مقاطعتها لقطر في ٥ حزيران ٢٠١٧، لا تبتعد عن كونها مبررات ليست بجديدة وصلت الى اتهام قطر بدعم الارهاب وتمويل الحركات الاسلامية المتطرفة متناسية تلك الاطراف انها جزء لا يتجزأ من عوامل ديمومة تلك التنظيمات الارهابية وتمويل الارهاب في بعض دول المنطقة، ولا سيما في العراق وسوريا.

ولا يمكن حصر اسباب الازمة الخليجية القطرية على خلفية التصريحات التي بثتها وكالة الانباء القطرية الرسمية التي نسبت الى امير قطر واعرب فيها تأييده لايرن وحماس وحزب الله ، وهو ما نفته الحكومة القطرية سابقا ، يمكن القول ان وراء الازمة ابعاد استراتيجية مختلفة يمكن اجمال اهم ما يلي:

**قضية دعم الاخوان المسلمين والجماعات الارهابية**

تعد هذه القضية من القضايا الخلافية والمسببات الكبرى بين اطراف الازمة، فالدعم القطري اللامحدود لجماعة الاخوان المسلمين والجماعات الاخرى التي تصنف بالارهابية مثل جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة تعدها اطراف الازمة الاخرى( السعودية، الامارات، البحرين، ومصر) تهديداً لأمنها واستقرارها، ولا سيما بعد أن وفرت قطر الحماية لأعضاء وقادة جماعة الاخوان بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي، إذ عُدت جماعة محظورة من قبل الحكومة المصرية، والمصنفة بأنها إرهابية من قبل

السعودية والامارات[١٠]. إذ ان بعض الدول الخليجية تخشى من إحتمال إنتقال تأثير تنظيم الاخوان الى المجتمع الخليجي، وهو ما يعني إمكانية القفز على السلطة في هذه الدول الخليجية، لا سيما في المملكة العربية السعودية، وما يعزز من تلك الخشية وجود جذور تاريخية وبنية مجتمعية خليجية قابلة للإنصات للأدبيات السياسية لهذا التنظيم[١١]. وفي ظل تصاعد الدعم القطري لجماعة الاخوان المسلمين في مصر والمنطقة، ومخالفة قطر للتوجه العام للدول الخليجية، سحبت الامارات والسعودية والبحرين سفراءها من قطر في آذار ٢٠١٤، من أجل إخضاع قطر للسياسات الخليجية المناوئة للإخوان المسلمين، ففي نيسان عام ٢٠١٤ ذكر قائد شرطة دبي ضاحي خلفان انه: « لا ينبغي ان تكون قطر ملاذاً آمناً لما يسمى بالإخوان المسلمين .... وانه ينبغي على الامارات ان تستعيد قطر »[١٢].

**الاعلام القطري**

يشكل الاعلام القطري بواجهاتها المختلفة تهديداً كبيراً لأنظمة بعض الدول الخليجية، عبر انتهاجه لسياسة التدخل في الشؤن الداخلية للدول الاخرى باتباع مبدأ التضليل والتشتيت الذهني لتحريض الرأي العام العربي على بعض الحكام وحلفاءها في المنطقة، ويأتي في مقدمتها قناة الجزيرة التي تمولها قطر، فضلاً عن شبكة واسعة من الفضائيات والصحف والمواقع الاعلامية، التي وظفتها قطر من اجل ان تكون الذراع الطولى لطموحات قطر الاقليمية، إذ قامت هذه الماكنة الاعلامية بدور كبير في تشجيع حركات التغيير التي شهدتها بعض الدول العربية مثل مصر وليبيا وتونس وبعض الدول الخليجية[١٣].

**العلاقات القطرية ـ الايرانية**

تمثل العلاقات القطرية ـ الايرانية بمثابة العقدة السياسية الاكبر السعودية والامارات اللتان ترفضان أي شكل من أشكال التقارب والتعاون مع الجانب الايراني. فالملاحظ ان السياسة القطرية إتخذت خطاً متوازناً في علاقاتها مع ايران منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وحتى يومنا هذا، وكانت قطر اكثر قرباً من ايران مقارنة بالدول

(١٠) علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية» نحو دور مرتقب وتوازن إقليمي جديد»، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ص٢٣١ . ٢٣٢.

(١١) د. محسن محمد صالح، تداعيات الازمة الخليجية على القضية الفلسطينية، تقدير استراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، تموز ٢٠١٧، ص١. وينظر: د. فاطمة الصيادي، القراءة الايرانية للأزمة: الوحدة الخليجية اصبحت من الماضي، في كتاب: مجموعة باحثين، حصار قطر: سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، الطبعة الاولى، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧، ص ٨٥.

(١٢) نقلًا عن: د. كرار انور ناصر، البحث عن الذات في صراعات الشرق الاوسط: الدور الاماراتي إنموذجاً، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٢١٨.

(١٣) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٢. وينظر بذلك: د. محمد الراجي، الفبركة الاعلامية وشيطنة السياسة القطرية لتقجير الازمة بالخليج، في كتاب: كتاب: مجموعة باحثين، حصار قطر: سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، الطبعة الاولى، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧، ص ٣٥ وما بعدها.

الخليجية الاخرى، واستطاعت ان تحقق توازناً في علاقاتها مع ايران ومستلزمات العضوية في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي، وفي سياق العلاقة القوية التي تربط البلدين، كانت قطر العضو الوحيد في مجلس الامن الذي صوت ضد قرار المجلس رقم (١٦٩٦) في عام ٢٠٠٦، والذي يدعو ايران الى وقف برنامجها للتخصيب النووي، الذي عدته السعودية مهدداً لمنها القومي، فضلاً عن تقاسم قطر وايران ملكية حقل غاز الشمال، الذي يعد من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم(١٤).

**العلاقات القطرية ـ التركية**

تعد العلاقات بين قطر وتركيا أحد الاسباب الرئيسة للأزمة الخليجية، وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين البلدين تجاه العديد من قضايا المنطقة، كما في الموقف من الحرب في سوريا، والاحداث في مصر. وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً كبيراً، نتج عنه في عام ٢٠١٤ التوقيع على اتفاقية تسمح بإنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر(١٥). إذ تعد قطر بالنسبة لتركيا البوابة الرئيسة للدخول في منطقة الخليج، فبعد موافقة قطر على إنشاء قاعدة عسكرية تركية على اراضيها، اصبحت قطر نافذة لمد النفوذ العسكري التركي في المنطقة، وبوابة لممارسة الضغط على الاطراف العربية ولا سيما في الخليج(١٦)، لا سيما وان التوجه التركي تجاه قطر، يأتي في سياق العقيدة العسكرية التركية الجديدة للتغلغل في منطقة الخليج، وهو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية التركية الرامية الى تمدد نفوذها وقوتها العسكرية في منطقة الشرق الاوسط عموماً، وبما يتفق مع الرؤية التركية الجديدة للسياسة الاقليمية ضمن المعطيات الجيوسياسية الاقليمية(١٧).

**السياسة الاقليمية لقطر**

يمثل الدور الاقليمي المتصاعد لقطر في قضايا المنطقة عاملاً للقلق لدول المنطقة، ولا سيما المملكة العربية السعودية ومصر، إذ ان الطموح القطري في البروز كقوة فاعلة على المستوى الاقليمي، يتجاوز حجمها كدولة ذات إمكانيات لا ترقى الى مستوى الدول الاقليمية الفاعلة الاخرى، سواء كانت جغرافية أم سكانية أم اقتصادية أم عسكرية، على الرغم من إمتلاك قطر احتياطيات من الغاز نحو (١٤٪) من احتياط الغاز الطبيعي المكتشف في العالم مما جعلها ثالث اكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم(١٨).

(١٤) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.
(١٥) مجموعة باحثين، حصار قطر: سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، الطبعة الاولى، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧، ص ١٥٧.
(١٦) د. كرار انور ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦.
(١٧) د. مرات يشلتاش، من اجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه ازمة الخليج، مجموعة باحثين، حصار قطر: سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، الطبعة الاولى، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧، ص ٧٧ وما بعدها.
(١٨) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥..

جدول يوضح قدرات الدول الخليجية الثلاث مقارنة بقطر لعام ٢٠١٧

| الدولة | المساحة (كم٢) | السكان (مليون) | الناتج المحلي الاجمالي( مليون دولار) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(دولار) |
|---|---|---|---|---|
| الامارات العربية المتحدة | ٨٣,٦٠٠ | ٩,٤ | ٣٨٣,٧٩٩ | ٦٧,٨٠٥ |
| البحرين | ٧١٦ | ١,٥ | ٣٠,٣٦٢ | ٤١,٥٨٠ |
| المملكة العربية السعودية | ٢,٢٤٠,٠٠٠ | ٣٢,٩ | ٧١١,٠٥٠ | ٤٩,٦٨٠ |
| قطر | ١١,٤٣٧ | ٢,٦ | ١٩٢,٤٠٢ | ١١٦,٨١٨ |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

**1.The United Nations Development programme, Human development Report, Communicatios Development Incorporated, New York, 2018, P.P. 44- 22.**

٢. دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية، تقرير الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الاحصاء، العدد الرابع، آذار ٢٠١٤، ص ٦٣.

٣. وضحة ذبيان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠٠٣ ـ ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١١، ص ١٤.

فقد مثل تغير القيادة السياسية في قطر بوصول الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى الحكم في حزيران ١٩٩٥، وبقاؤه أميراً للبلاد حتى تنازله عن السلطة لنائبه وولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي اصبح أميراً لدولة قطر في ٢٥ حزيران ٢٠١٣، مثلت هذه التغيرات نقطة تحول مهمة في السياسة العامة لقطر ولسياستها الخارجية القطرية على وجه التحديد، عبر إنتهاج سياسة الانفتاح تجاه البيئة الاقليمية، وإعتمادها سياسة محافظة تجاه التفاعلات الدولية، والتمسك بمسار الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[١٩]. وقد مهدت نلك السياسات لقطر ان تلعب دور اقليمي مؤثر في العديد من القضايا، إذ اقامت علاقات متطورة مع الولايات المتحدة الامريكية، إذ توجد في قطر اليوم أكبر قاعدة جوية امريكية في المنطقة، وهي قاعدة قادرة على استقبال مئات الطائرات العسكرية المقاتلة، وقد إختارتها وزارة الدفاع الامريكية « البنتاغون»، لتحل محل قاعدة الامير سلطان السعودية، التي أُعلن عن إغلاقها في نيسان ٢٠٠٣[٢٠].

فالأزمة الحالية لا تخرج عن كونها صراع على الدور الإقليمي بين السعودية وقطر وازمة تعكس صراع الارادات بين هذه الدول لفرض قرارها وسياساتها على معظم القضايا والاحداث التي تجري على الساحة العربية والخليجية، ومما ساهم في تسارع تلك الاحداث هو دور الولايات المتحدة وتدخلها القوي في المنطقة وسعيها الى اعادة

(١٩) د. جمال عبد الله، الموقف القطري من ثورات الربيع العربي: السياسة الخارجية القطرية من الحياد الى التأثير، في كتاب: الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عبد . جمال عبد الله، الطبعة الاولى، الدوحة . بيروت، مركز الجزيرة للدراسات . الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤، ص ٩٧.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.

ترتيب البيت الخليجي مما يتناسب مع مصالحها واهدافها القومية انطلاقاً من ان ادارة العلاقات بين دول المنطقة يتم من الخارج ولكن بأدوات محلية من خلال الاعتماد على دول اقليمية محددة مسبقاً.

وعليه، فقد شكلت قطر بسياساتها السابقة وخطها المستقل داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن مواقفها من القضايا والاحداث في العديد من الدول العربية ابتعاداً عن النهج المتبع في دول مجلس التعاون الخليجي وخروجاً عن الاطار الجامع لهذه الدول وهو التوافق التام في معالجة القضايا الاقليمية، فضلاً عن طبيعة السياسة القطرية التي ترى ان ايران دولة اقليمية لا يمكن اغفال دورها في المنطقة وهو ما شكل رفضاً للدور السعودي وللسياسة المتبعة تجاه ايران.

**تباين الرؤية الخليجية للأمن**

يعد تباين رؤية الدول الخليجية للأمن في المنطقة أحد مسببات الازمة الخليجية ـ القطرية، إذ يؤشر الواقع وجود رؤيتين للأمن الخليجي، الاولى تعارض أي وجود للقوى الاجنبية في المنطقة إنطلاقاً من ان الامن الاقليمي مسؤولية الدول الاقليمية نفسها، وهذه الرؤية تتطابق مع التوجهات الايرانية. اما وجهة النظر الثانية فتدعم إجراءات بناء الثقة وتعزيز التعاون بين الدول الاقليمية، ولا تعارض تدويل الامن الاقليمي، كون مظلة الامن الجماعي الدولية بإمكانها حماية الدول من التهديدات القائمة والمحتملة، ومن ثم تقليل الاعتماد المطلق على الحماية الاجنبية، التي تسعى الى حماية مصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح الدول الاقليمية ودعم الاستقرار بالمنطقة.

ويمكن الاشارة هنا الى الرؤيتين السعودية والقطرية للأمن الخليجي، إذ تنطلق الرؤية السعودية تنطلق رؤية المملكة العربية السعودية لأمن الخليج العربي من بعدين يتعلق اولهما بالوزن السعودي في الخليج العربي، ويرتبط ثانيهما بأهمية الخليج العربي بالنسبة لأمن المملكة بصفة عامة، وتستند السعودية في رؤيتها لأهمية أمن الخليج العربي من عدة إعتبارات اهمها: ان السواحل السعودية في الخليج تشكل نحو (١٦٪) من إجمالي سواحل الخليج العربي، وهي بذلك ثالث دولة خليجية من حيث طول سواحلها الخليجية بعد ايران (٣٦٪)، والامارات (٢٤٪)، فضلاً عن كونها قوة اقتصادية وعسكرية هامة في المنطقة مقارنة بإجمالي قدرات الدول الاخرى في المجلس[٢١] . ومن ثم انطلقت الرؤية السعودية من ضرورة عقد اتفاقيات تعاون أمني ثنائي بينها وبين دول المجلس الاخرى، والتركيز على الوظيفة السياسية للمجلس والاستقرار في الخليج العربي وضمان الامن الداخلي للدول الخليجية العربية، مع ضرورة إشراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة وتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلي فيها وتشجيع دول الخليج على تحقيق الاستقلال الذاتي والعسكري[٢٢] .

(٢١) محمد صادق اسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، الطبعة الاولى، بلا، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٦٠.

(٢٢) عبد الخالق عبد الله، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: طبيعته ومسيرته، في كتاب: مجموعة باحثين، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩، ص ٦١.

أما الرؤية القطرية للأمن في الخليج فتختلف مع بعض الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إذ تستند سياستها الخارجية على ثلاث استراتيجيات رئيسة هي: استراتيجية التحالفات الدولية، واستراتيجية الحفاظ على علاقات حسن الجوار خليجياً وعربياً، فيما تمثلت الاستراتيجية الثالثة في ترسيخ صورة ذهنية إيجابية للدولة لدى المجتمع الدولي[٢٣] . ووفقاً لذلك رأت قطر ان ايران لا تشكل تهديداً أمنياً بالدرجة نفسها، او الكيفية التي تراها بها البحرين او السعودية، ودعت الى ضرورة عقد اتفاقيات امنية مع ايران، انطلاقاً من ان استقرار أمن الخليج سيترتب عليه استقرار باقي الاوضاع في المنطقة عموماً، مع إمكانية عقد اتفاقيات أمنية مع الدول الاجنبية للمحافظة على أمن الخليج العربي، مع عدم إغفال اهمية بناء القوات المسلحة لدول المنطقة للمحافظة على الأمن والاستقرار فيها.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول ان الازمة الخليجية ـ القطرية تمثل ازمة ثقة وغياب التوافق الخليجي في العديد من القضايا والاحداث الاقليمية والدولية، مما يؤشر عمق تلك الازمة وتداعياتها المحتملة على منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي كونها اخطر ازمة تعصب بالمنطقة وتهدد ذلك الكيان لما وصلت اليه هذه الازمة من تصعيد وتوتر وصل الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر من قبل ثلاث دول خليجية (السعودية، الامارات، والبحرين) واغلاق الحدود والمجال الجوي والبحري معها، الامر الذي يعني تهديد منظومة مجلس التعاون الخليجي برمتها.

(٢٣) مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

## المبحث الثالث
## تأثير الازمة الخليجية ـــ القطرية في الأمن الخليجي

لا شك ان اية دولة لا تستطيع أن تعيش في عُزلة تامة عما يجري في إقليمها وهو ما ينطبق بالضرورة على دول مجلس التعاون الخليجي، ونظراً لدرجة الإرتباط بين مستويات الأمن المختلفة (الوطني والإقليمي والدولي)، فأن حالة عدم الإستقرار الداخلي في دولة ما، أو إقليم معين ستؤدي إلى التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الدول، و الأقاليم الجغرافية المحيطة أو القريبة من الدول المعينة، وهو ما يترتب علية انتقال التوتر أو عدم الاستقرار إلى الدول المجاورة، أو إنتقال آثار هذا الصراع إليها فيما بعد.

يمكن القول ان الازمة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لها تداعياتها الاقليمية والدولية، نظراً لأهمية كبيرة على الصعيد العالمي بناءً على توافر أهم متغيرين استراتيجيين مرتبطين بأمن العالم وإستقراره، وهما: الموقع الاستراتيجي الحاكم، والموارد الاستراتيجية المهمة وفي مقدمتها النفط. فالموقع الاستراتيجي للمنطقة جعل منها تاريخياً بمثابة «عنق العالم»، إذ من يسيطر عليها يكون بمقدوره ان يخنق العالم، فضلاً عن امتلاكها لأهم واخطر أداة إنتاج عرفها التاريخ (النفط)، الذي يعد مادة لا غنى عنها للإقتصاد العالمي ككل[٢٤].

إذ تقع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة تُعد إحدى اهم المناطق الحيوية في العالم، مما منحها موقعاً متميزاً بين قارات العالم، فضلاً عن كونها تشرف على اهم الممرات المائية بما يصبغها بأهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية، وحركة التجارة الدولية والاقليمية[٢٥]. كما لعبت دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية دوراً محورياً في استقرار سوق الطاقة العالمي، لإمتلاكها إحتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، إذ يبلغ حجم الاحتياطيات لدول المجلس نحو (٤٩٦) مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة (٣٤٪) من الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة، كما تمتلك دول المجلس نحو (١٨,٢٪) من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، وبإنتاج يبلغ نحو (١١,٣٪) من الانتاج العالمي، ووفقاً لمعدلات الانتاج الحالية يمكن لإحتياطيات الغاز الطبيعي ان تكفي لنحو (١١٨) عام[٢٦].

فالأزمة الخليجية ـ القطرية التي إندلعت عام ٢٠١٧، تعد من أخطر انواع الازمات التي عصفت بمنظومة مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالأزمات الاخرى التي شهدها المجلس. فالواقع يؤشر ان الخلافات السابقة بين دول مجلس التعاون الخليجي، سواء تلك المتعلقة بالسياسة أم الاقتصاد أم الأمن، هي خلافات شائعة، ويجري تجاوزها بإستمرار، لكنها نادراً ما يتم حلها وبصورة كاملة.

إذ مثلت الازمة القطرية تحولاً كبيراً في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون

(٢٤) مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
(٢٥) محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٧.
(٢٦) د. خديجة عرفة، تحديات سياسة امن الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات، البحرين، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، المجلد الثاني، العدد الاول، ٢٠١٥، ص ١٣٠.

الخليجي، وخلقت فجوة في المنظومة الامنية للمجلس ترتب عليه فقدان عامل الثقة بين الدول الاعضاء في المجلس، والتحول من سياسات الأمن الجماعي الى الأمن الانعزالي من ناحية اخرى[٢٧]، مما عمق من إشكالية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل سواء بصيغته الجماعية أم المنفردة.

لقد أدت التوترات بين الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الامارات، والبحرين)، فضلاً عن مصر من ناحية، وقطر من ناحية اخرى ومحاولات إخضاع الاخيرة، الى تبلور رؤية قطرية مفادها وجود مخطط للتآمر عليها وإستهداف نظامها السياسي، وهو ما دفعها الى السعي نحو تعزيز جبهتها الاقليمية والدولية، عبر اعتماد استراتيجية متعددة الابعاد، من خلال تقوية جهازها الاعلامي ( قناة الجزيرة الفضائية)، وتعزيز علاقاتها الدولية بالقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وإقليمياً تركيا وإيران[٢٨].

فقد أدركت قطر، ان المملكة العربية السعودية وإستناداً لمقومات القوة التي تملكها تسعى نحو التمدد والنفوذ في الاطار الخليجي والعربي عموماً، والتوجه نحو تبني مواقف تجاه جاراتها قد توصف بالاستعلائية مما يجعل الخلاف حالة متكررة ومعضلة مزمنة تلازم العلاقات السعودية ـ الخليجية بشكل عام وليست الازمة الحالية مع قطر إلا حلقة اخرى من مظاهر سياسة المناكفة المعتادة تاريخياً بين الاطراف الخليجية[٢٩].

ولعل ما يشجع المملكة العربية السعودية في السير بهذا الإتجاه، هو المركزية الجغرافية للسعودية مما يجعلها مركز محوري يجب على اساسه ان تحترمها الدول الاخرى، ولا سيما الدول الخليجية الصغيرة ذات المساحة الصغيرة، وكذلك ذات العدد السكاني الصغير جداً مقارنة بالسعودية، وقد برز هذا بوضوح في مناسبات عدة تم الحديث فيها عن قطر من قبل مسؤولين سعوديين سابقين، إذ وصفها مدير الاستخبارات السعودي السابق تركي الفيصل بانها:» ليست دولة بل اسرة من ٣٠٠ الف شخص»[٣٠]، ومن هنا نقرأ النظرة السعودية لمواطني الدول الخليجية الاخرى وجغرافيتها المشابهة جميعها نسبياً لقطر ونستشرف على ضوئها منطلق السعودية في التعامل مع الدول الخليجية.

وعليه، فقد مثلت الازمة تحدياً غير مسبوق للمنظومة الخليجية، وإختبار للقوة غير مؤكد النتائج، ومما زاد من خطورتها دخول بعض الاطراف الاقليمية على خط الازمة ومسارات إدارتها، مما يدفع بإتجاه تعقيدها بدلاً من حلها، مما يؤشر إمكانية تفكك المنظومة الخليجية وحصانتها الذاتية، ولعل أخطر انواع التدخلات الاقليمية، إرسال تركيا قواتها الى الدوحة، ودور ايران في مساعدة قطر والتعاطف معها في

(٢٧) جارش عادل، تداعيات الفوضى الامنية بمنطقة الخليج على التجربة التكاملية الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي، في كتاب: الازمة الخليجية الراهنة ... الاسباب والتداعيات، الطبعة الاولى، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ٢٠١٩، ص ١٤٨.

(٢٨) مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٢٩) د. مضاوي الرشيد، السعودية وجيرانها: علاقة مضطربة، في كتاب: مجموعة باحثين، حصار قطر: سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، الطبعة الاولى، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧، ص ص ٥٧ وما بعدها.

(٣٠) نقلاً عن: مضاوي الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.

مواجهة الدول الخليجية الاخرى(٣١).

فالخلافات والصراعات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت سمة ملازمة للمجلس منذ إنشائه، بسبب الطبيعة القبلية للإسر الخليجية الحاكمة من جهة، وللتباينات السياسية بين دول مجلس التعاون من جهة اخرى. إلا ان الازمة الراهنة شكلت تهديداً حقيقياً لدول المجلس وللمنظومة الامنية الخليجية، إذ لم يسبق ان تعرضت المنظومة الخليجية الى ازمة سياسية بهذا الحجم، وما تبعه من فرض حصار اقتصادي وسياسي على دولة عضو في المجلس، مما يفتح الباب في المستقبل امام إعادة صياغة التفاعلات الاقليمية من جديد، والاقتراب من تشكيل محاور متعددة في إطار الاقليم الواحد خارج الدائرة الخليجية، مما سينتج عنه تأثيراته على طبيعة معالجة المشكلات الاقليمية من ناحية، وعلى مستقبل المنظومة الخليجية من ناحية اخرى.

ونظراً للإشكاليات المستقبلية التي ربما تنتج عن الازمة الخليجية ـ القطرية، وبما يدفع المنطقة الى مزيد من التوتر والصراع مما سيكون له اثار على شعوب المنظومة الخليجية وستزيد من حالة الانقسام بين دول المنطقة، لا سيما وان الخلاف بين دول الحصار الاربع ودولة قطر يكمن بالشيء غير المعلن، والمتمثل بالحيلولة دون ان يكون لقطر أي دور اقليمي في المنطقة وذلك من خلال مقوماتها السياسية والاقتصادية والاعلام وهذا الشيء لا تريده السعودية، والتي تريد ان يكون لها الحضور القوي على المستوى الاقليمي وادارة بعض الملفات العالقة في المنطقة ومن هنا نجد ان السعودية تسعى للسيطرة على مجلس دول التعاون الخليجي الذي تعد قطر عضواً بارزاً فيه، مما يدفع بقطر في حالة خروجها من المنظومة الخليجية الى الدخول في تحالفات مع دول لها خلافات مع المملكة العربية السعودية، ولا سيما ايران، مما سيؤدي الى مزيد من المواقف المتشددة، في ظل الصراع بين الدول الفاعلة في الاقليم على المصالح الموجودة في المنطقة الامر الذي يؤدي الى تهديد منطقة الخليج وانقسام المنظومة الامنية والاقتصادية التي يتسم بها مجلس التعاون الخليجي(٣٢).

ونتيجة لما سبق، الى جانب تداعيات الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت في تشرين الثاني ٢٠٢٠، وما نتج عنها من خسارة الرئيس ترامب وفوز منافسه الديمقراطي، جو بايدن، مما ادى الى تغيير كبير في السياسة السعودية تحديدًا.، إذ أخذت الرياض تعيد النظر في بعض السياسات، وتسعى لإغلاق بعض الملفات الإقليمية خشية أن تواجه ضغوطًا تحت إدارة بايدن الذي لم يخف خلال حملته الانتخابية توجهه إلى إعادة النظر في عدد من السياسات المرتبطة بالعلاقة مع السعودية، مثل مبيعات السلاح، وقضايا حقوق الإنسان، ودعم واشنطن للحرب في اليمن، الامر الذي دفع السعودية الى محاولة استباق أي ضغوط يمكن أن تمارسها عليها الإدارة الأميركية الجديدة، في أكثر من اتجاه، من خلال إعادة النظر في بعض السياسات التي ثبت عدم جدواها، وعلى رأسها قرار

(٣١) د. محمد الرميحي، مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٢١٠)، اكتوبر ٢٠١٧، ص ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٣٢) مؤيد خالد شلال المجالي، السياسة الخارجية الاردنية تجاه الازمة الخليجية . القطرية: دراسة في الأداة الدبلوماسية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

مقاطعة قطر بهدف إنهاء الأزمة داخل البيت الخليجي، مما يعزز رغبتها في إظهار استقلالية سياستها الخارجية، وعدم تأثرها بأية ضغوط، وهو ما نتج عن إتفاق المصالحة الخليجية، أثناء القمة الخليجية التي عقدت في السعودية في ٥ كانون الثاني [٣٣]٢٠٢١.

وعلى الرغم من تغير السياسة السعودية وبعض الدول الخليجية تجاه قطر في العلن، مما افضى الى إعادة التواصل بين الاطراف المتخاصمة، إلا ان التداعيات التي نتجت عن الازمة، والتي طالت كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحاجة الى مزيد من الوقت لغرض استعادة الثقة بين أطراف الازمة، والعمل على تذليل بعض الخلافات التي ما زالت عالقة، لا سيما مع الدول التي لم تكن مندفعة للمصالحة مع قطر، فضلاً عن ضرورة الاتفاق على آليات مناسبة وفاعلة لحل الخلافات الخليجية، بما يمنع تكرار مثل هذه الأزمات، والاتفاق على ميثاق خليجي يمنع استخدام القوة أو المقاطعة أو الحصار في حل الخلافات الخليجية البينية.

(٣٣) ينظر: قمة المصالحة الخليجية:ظروفها ودلالات التوقيت، ٧ كانون الثاني ٢٠٢١، على الرابط:
**https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Gulf-Reconciliation- Summit-Circumstances-and-Significance-of-its-Timing.aspx**

# الخاتمة

تشكل الازمة الخليجية القائمة بين قطر والمملكة العربية السعودية من جهة، وبين قطر والامارات والبحرين من جهة اخرى، ازمة متعددة الابعاد وذات مضامين واهداف تتجاوز كونها اختلاف في وجهات النظر حول معالجة بعض القضايا الاقليمية، فضلاً عن كونها ازمة ليست جديدة اذ سبق وان اتسمت العلاقات القطرية الخليجية بالتوتر وغياب الثقة خلال السنوات السابقة ثم عادت تلك الخلافات مرة اخرى خلال عام ٢٠١٤ والتي عرفت (بأزمة السفراء) عندما قامت السعودية والامارات والبحرين بسحب سفرائها من قطر احتجاجاً على خروجها من التوافق الخليجي آنذاك.

وإزاء تلك الاهمية، أدركت دول مجلس التعاون الخليجي اهمية قضية الأمن بالنسبة للمنطقة نظراً للتهديدات والتحديات التي تواجه دولها، وسعت الى تشكيل رؤية موحدة حيال مسألة الامن وتحقيق الاستقرار في الخليج عبر إيجاد منظومة امنية قادرة على حماية الشعوب ونظم الحكم في دول المجلس، ولا سيما بعد ان تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في بداية ثمانينيات القرن الماضي كمنظمة اقليمية، وتعزز هذا الادراك بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وما ترتب عليه من تداعيات اهمها إبتعاد العراق عن التفاعلات والتوازنات الاستراتيجية في المنطقة، مما فسح المجال الى تغير طبيعة التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي لصالح ايران.

لا شك ان الازمة الخليجية الراهنة لها تأثيرات وتداعيات خطيرة على مجمل الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تداعياتها على البيئتين الاقليمية والدولية. إذ وفرت الازمة بيئة ومبررات قوية لإحداث تغييرات جوهرية في شكل ونمط التحالفات الاستراتيجية في الاقليم، ولا سيما ما يتعلق بإضعاف النظام الاقليمي العربي، والخليجي تحديداً، عبر خلق مشاريع جديدة في المنطقة تقوم بإدارته القوى الدولية الفاعلة، الامر الذي يعني إبتعاد مجلس التعاون الخليجي عن مشروعه الاستراتيجي الوحدوي، وضعف فاعليته وتأثيره في التفاعلات الاقليمية والدولية، وفسح المجال أمام دوله الى تبني سياسات بعيدة عن المسار الخليجي وبما يحقق مصالحها وتطلعاتها الوطنية.